لا تبدل ولا تغير فيه بتغير الازمان والاحوال بوجه
من الوجوه كعلمه تعالى بالامور الكلية انتهى فهذه التو
جيهات تدل على ان لا يكفروا لانهم ما اثبتوا انقصا
في شانه تعالى بل نفوا النقص بعقلهم وايضا قال
صاحب الافكار محشيا للخيالي ان مراد الحكما
بقولهم الواجب عالم بالجزئيات بالوجه الكلي كما
يتبادر من العبارة انه عالم بالخصوصيات الجزئيات
لكن علمه بها على وجه كلي اي على وجه لا يمتنع
من فرض الشركة فيها وتحقيق ذلك ان المنع عن فرض
الشركة انما هو بواسطة الادراك الحسي لا بواسطة تخصيص
المدرك الا يرى انك اذا رايت شبحا من بعيد ولا تعرفه
بخصوصه بل تشك انه انسان او فرس او غير ذلك لا يمنعك
ذلك الشبح عن فرض الشركة فيه واذا ابصرت امرا و
علمت مخاطبك جميع ما ابصرته منه حتى صار المخاطب
عالما بجميع ما تعلمه منه لكن ذلك الامر المرئي جزئيا
عندك كليا عند مخاطبك مع انه معلوم لكما بوجه
واحد فاذا يجوز ان يكون شخص واحد بوجه واحد
معلوما لعالمين ويكون عند احدهما جزئيا بواسطة
ان ادراكه لذلك الامر بذلك الوجه بالحس وعند الا
خر كليا بواسطة ان ادراكه لذلك الامر بذلك الوجه
لا بالحس وعلى هذا يكون البارئ تعالى عالما بخصوصيات
الاشيا ولا يعزب عن علمه شيء من الجزئيات بوجه من الوجو
كما لا يعزب عنه شيء من الكليات فيكون كلامهم محقق

مولد

مولد لما ذهب اليه المتكلمون مع انه عالم باشخاص
الجزئيات بخصوصياتها فلا يصح تكفيرهم في ذلك وما
تقرر عند الحكما هنا ان علمه بخصوصيات الاشخاص
لا يمنع عن فرض الشركة فيها بخلاف احساسنا بها ولم يقم دليل
سمعي على ان علمه تعالى بها يمتنع عن فرض الشركة فيها حتى
يستقيم تكفيرهم في ذلك فان كانوا في خطا فهو في دعوى
جواز كون العلم بخصوصيات الاشخاص غير مانع عن فرض
الشركة لا في عدم شمول علم البارئ تعالى بجميع الاشيا
والمفهومات التي امكن تعلق العلم بها ولزوم الكفر
انما هو من الثاني دون الاول هكذا حقق المقال ولا تمل
الى ما قيل ويقال انتهى فهذا الشارح ايضا وافق في عدم
التكفير لانه لم يثبت عنده نقص وقال حسن جلبي محشي
شرح المواقف قوله لا يعلم الجزئيات المتغيرة لا اشك
ان هذا يستلزم جهل تلك الجزئيات من بعض الوجوه و
لهذا كفرت الفلاسفة فلا وجه لنفي علمه تعالى بالجزئيات
المتغيرة بنا على لزوم التغير او الجهل على تقدير العلم
بها والا فلا بد من الفرق بين الجهلين حتى يلتزم احدهما
دون الاخر وقد يعبر عنه بان ادراك الجزئيات الجسمانية
من حيث جزئيات جسمانية وان كان كمالا للموجود الا
انه ليس كمالا مطلقا لانه يوجب نقصانا من وجه لاستلزامه
التجسم والتركب فلا استحالة في عدم ثبوته للواجب
تعالى وانت خبير بان هذا الاستلزام بسبب ان ادراك
الجزئيات الجسمانية تحتاج الى الات جسمانية وقد تحققت ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)